الخليج العربي وأبعاد التسمية

أولاً: البعد الجغرافي

يثير الموقف الرسمي الإيراني بين الفينة والأخرى جدالاً إعلامياً حول تسمية: "الخليج العربي"، وهي قضية لا تتوقف عند مجرد الإصرار على وسم الخليج بالهوية الفارسية؛ بل تتعدى ذلك لتشمل أبعاداً قومية ومضامين سياسية تتمحور حول السعي لتحقيق الهيمنة الإقليمية.

وبناء على ذلك فإن الموقف العربي تجاه هذا الخلاف يجب أن لا يتوقف عند مناقشة المسمى اللفظي للخليج العربي، بل يجب أن ينطلق من حقيقة مفادها أن عروبة الخليج تشكل مكوناً أساسياً من مكونات الهوية الإقليمية لسكان الخليج العربي.

وبعيداً عن الجدل المحتدم حول الخلافات اللفظية، فإن هذه الدراسة تهدف إلى مناقشة الجغرافية والتاريخية والقومية والسياسية لتسمية الخليج العربي.

مسميات الخليج العربي في المصنفات التاريخية والجغرافية عبر مختلف العصور

الخليج العربي هو ذراع مائي لبحر العرب يمتد من خليج عمان جنوبا حتى شط العرب شمالاً بطول يبلغ 965 كيلومتراً إلى مضيق هرمز الموصل لخليج عمان. تبلغ مساحته حوالي 233 ألف كم2، ويتراوح عرضه بين حد أقصى حوالي 370 كم إلى حد أدنى 55 كم في مضيق هرمز، ولا يتجاوز عمقه 90 متراً إلا في بعض الأماكن.

يفصل الخليج العربي بين شبه الجزيرة العربية وجنوب غرب إيران، وتطل عليه ثمان دول هي: العراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان وإيران.

وقد أطلقت عليه مسميات عدة عبر مختلف العصور؛ إذ سماه الآشوريون والبابليون والأكاديون: "البحر الجنوبي" أو "البحر السفلي"، ويقابله "البحر العلوي" وهو البحر الأبيض المتوسط.

وأطلق المؤرخ اليوناني هيرودوتس على الخليج العربي اسم "البحر الأحمر" بسبب أشعة الشمس التي تنعكس على سطحه فتعطي مياهه لوناً ضارباً إلى الحمرة.

أما مسمى: "الخليج الفارسي" فقد ظهر للمرة الأولى في عهد الإسكندر الأكبر، وذلك عندما عاد القائد العسكري نياركوس عام 325 ق.م من حملته على الهند متجهاً إلى العراق عبر الساحل الشرقي للخليج العربي بينما ظل الساحل الغربي مجهولاً لديه، ومن هنا جاءت تسمية بطليموس للخليج باسم "الخليج الفارسي"، ثم انتقلت هذه التسمية

من اليونان والرومان إلى بلاد أوروبا وأصبحت متداولة لديهم، وهي نفس التسمية التي أخذها بعض الجغرافيين العرب من بطليموس بعد ترجمة كتابه إلى العربية.

واستخدم العديد من الجغرافيين والمؤرخين في العصور القديمة مسمى "الخليج العربي" نظراً لهيمنة العنصر العربي على موانئه وجزره، ومن أبرز الجغرافيين الذين أطلقوا هذه التسمية: الرحالة والجغرافي سترابون (ت 19م)، والمؤرخ الروماني بليني (ت113م) الذي قال في وصفه للخليج العربي: "خاراكس (المحمرة) مدينة تقع في الطرف الأقصى من الخليج العربي، حيث يبدأ الجزء الأشد بروزاً من العربية السعيدة، وهي مبنية على مرتفع اصطناعي، ونهر دجلة إلى يمينها، ونهر أولاوس إلى يسارها".

وظهرت في العصور الإسلامية مسميات أخرى للخليج العربي مثل: "خليج البصرة"، و"خليج عمان"، و"بحر القطيف"، وذلك لأن السفن الإسلامية كانت تتخذ من هذه القواعد الثلاثة منطلقاً للاتجاه نحو بحر العرب والمحيط الهندي.

كما يمكن تتبع ظهور مسمى "بحر البصرة" في مرحلة الفتوحات الإسلاميي؛ ومن ذلك الحين ظهر هذا الاسم في العديد من مصنفات الجغرافيين والمؤرخين العرب مثل: ياقوت الحموي، وخليفة بن خياط، والخليل بن أحمد الفراهيدي.

وفي فترة الخلافة العباسية ظهر مسمى آخر للخليج العربي وهو: "خليج العراق"، الذي كان يستخدم إلى جانب المسمى التقليدي وهو: "الخليج العربي".

أما البحارة والجغرافيون العثمانيون فقد درجوا على استخدام مسمى: "بصرة كورفيزي"، أي "خليج البصرة"، وفي الفترة ذاتها ظهر في المصنفات الغربية مسمى "بحر القطيف" الذي أصبح شائعاً في الخرائط والمصنفات الجغرافية الأوروبية حتى نهاية القرن التاسع عشر.

والنتيجة التي يمكن الخلوص إليها من خلال تتبع المصنفات التاريخية والجغرافية تتمثل في ظهور أكثر من عشر مسميات للخليج العربي عبر مختلف العصور يشير معظمها إلى هويته العربية إذ إن الغالبية العظمى من المسميات التي اصطلح الجغرافيون على استخدامها مثل: "الخليج العربي" و"خليج العراق"، و"خليج البصرة" و"خليج عمان" و"بحر البصرة"، و"بحر القطيف" تؤكد الهوية العربية للخليج.

مسميات الخليج العربي في الخرائط التاريخية والمعاصرة

أورد الشيخ سلطان بن محمد القاسمي في كتابه: "الخليج في الخرائط التاريخية"، مجموعة من الخرائط البرتغالية والهولندية والبريطانية والفرنسية للخليج العربي إبان الفترة: 1478-1861، ومن خلال التحقيق في المسميات المستخدمة في تلك الخرائط يمكن استنتاج الحقائق التالية:

1- كان إطلاق مسمى: "بحر القطيف" على الخليج العربي هو الأكثر شيوعاً في القرن السابع عشر، إذ يمكن العثور على ما يزيد عن عشرين خريطة تاريخية تستخدم هذا المسمى في مختلف المصادر الأوروبية.

2- في فترة القرن الثامن عشر أصبح المسمى الأكثر استخداما في الخرائط الغربية هو "خليج البصرة"، وذلك نتيجة لنجاح العثمانيين في بسط سيطرتهم على إقليمي البصرة والأحساء، وانتشار خرائط ومصنفات كبار الملاحين العثمانيين مثل الريس بيري وسيدي علي في أوروبا.

3- يمكن العثور على أكثر من عشر خرائط أوروبية تستخدم مسمى: "الخليج العربي"

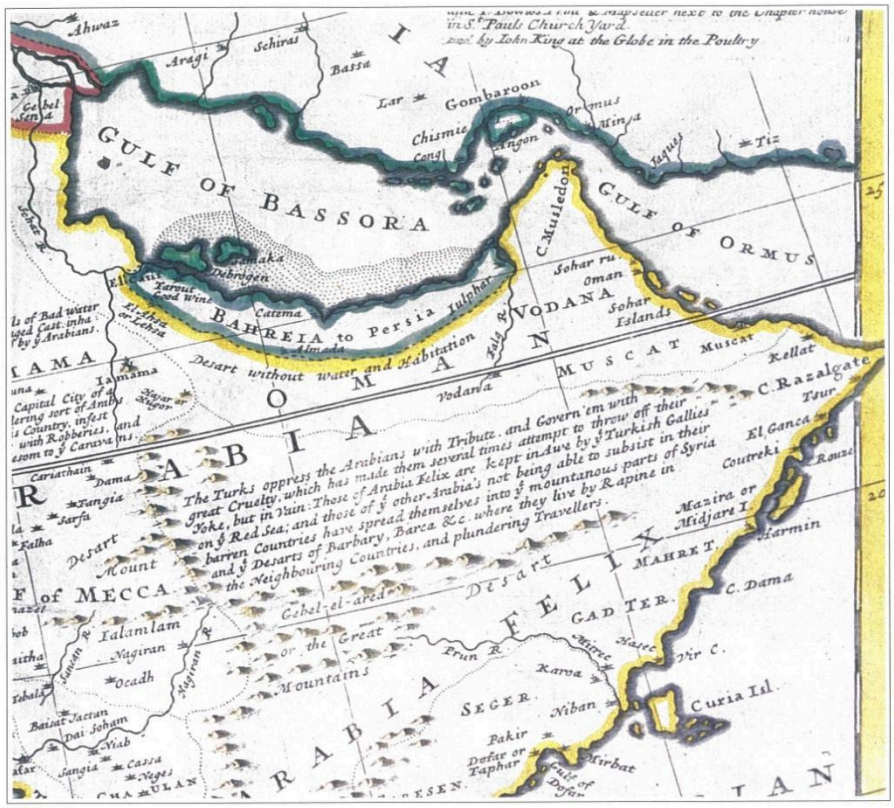

في الفترة ذاتها، كما يمكن العثور على عدد أكبر من الخرائط التي تستخدم ثلاث مسميات للخليج العربي في آن واحد، حيث درج المؤرخون الأوروبيون على كتابة مسميات: "الخليج الفارسي"، و"بحر القطيف" و"خليج البصرة" في نفس الوقت على خرائطهم للإشارة إلى الخليج العربي.

وقد استمر الكثير من الأوروبيين المعاصرين في استخدام مسميي: "الخليج العربي" والخليج الفارسي" على

خرائطهم في آن واحد، ويمكن ملاحظة ذلك في العديد من الأطالس والمراجع الجغرافية الأوروبية المعاصرة، فقد قامت موسوعة "أونيفرساليس هاشيت" منذ النصف الثاني من القرن العشرين باستخدام مسمى: "الخليج العربي-الفارسي"، وسارت على شاكلتها "الجمعية الوطنية للجغرافيا" التي تصدر مجلة "ناشيونال جيوغرافيك"، من خلال كتابة مسمى "الخليج العربي" إلى جانب "الخليج الفارسي". في حين فضلت بعض الجامعات والمنظمات الغربية كأطلس التايمز ومتحف اللوفر، استخدام تعبير: "الخليج" دون ذكر كلمة عربي أو فارسي.

وفي عام 1990 نشر جون بيير فينون أستاذ المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية في باريس دراسة في مجلة اللوموند الفرنسية يؤكد فيها على تسمية الخليج العربي، مستنداً إلى خارطة لوكانور التي يرجع تاريخها إلى نهاية القرن السادس عشر والتي تحمل التسمية اللاتينية "سينوس أرابيكوس" أي "البحر العربي"، وقال: "لقد عثرت على أكثر من وثيقة وخارطة في المكتبة الوطنية في باريس تثبت بصورة قاطعة تسمية الخليج العربي، وجميعها تعارض وجهة النظر الإيرانية".

وأكد الكاتب وجهة نظره فيما تضمنته خارطة جوهين سبيد التي نشرت عام 1956 تحت اسم الإمبراطورية التركية حيث ورد في الخريطة تسمية "بحر القطيف" ثم "الخليج العربي". وقد دحض جون بيير مزاعم الإيرانيين، وأكد أن تسمية "الخليج الفارسي" الشائعة حديثاً بين الجغرافيين الأوربيين جاءت نتيجة توجهات سياسية لدى بعض القوى الاستعمارية في القرن التاسع عشر.

وبناء على ذلك فإنه لا يوجد أي مبرر لمحاولات الموقف الرسمي الإيراني الانفراد بمسمى: "الخليج الفارسي"، إذ إن الخرائط التاريخية التركية والغربية على حد سواء تؤكد هيمنة العنصر العربي على مختلف مسميات الخليج العربي.

ومن المثير للاستغراب أن تلجأ بعض الجهات الفارسية في محاولات تثبيت ادعاءاتها بفارسية الخليج إلى نصوص الأمم المتحدة التي تستخدم في خرائطها مسمى: "الخليج الفارسي"، ولكنها في الوقت نفسه تستخدم في وثائقها الرسمية مسمى: "الخليج العربي"!

ثانياً: البعد التاريخي

لا يقتصر التشكيك في عروبة الخليج على قيام بعض الجهات الخارجية بسوق المصادر الجغرافية، بل تشكل الروايات التاريخية مستنداً رئيساً للمجادلين بهيمنة الهوية الفارسية على الخليج العربي، مما يدل على أن إشكالية التسمية تحمل أبعاداً ذات طابع قومي.

ويعمد المشككون في عروبة الخليج إلى حشد مرويات الحملات الساسانية على الأقاليم العربية، في الوقت الذي يتم فيه إغفال السمة الأبرز للعلاقة بين الفرس والعرب في فترة الحكم الساساني (226-651م) والتي تمثلت في هيمنة العنصر العربي في الحركة الملاحية للخليج العربي وعلى سواحله.

وكان حسين مؤنس من أوائل المتحدثين عن ظاهرة إغفال العنصر العربي لدى التأريخ لأحداث عهد الدولة الساسانية، حيث أكد بأن: "هناك مبالغة في نصوص تصوير اتساع دولة فارس في العصر الإيراني، لأن فارس لم تكن قط في أي عصر من عصور تاريخها قبل الإسلام دولة ثابتة الحدود، إنما كانت حدودها تتسع أحياناً في عصور الملوك الأقوياء، وتنقبض في عصور الضعفاء وهم الأكثرون".[1]

ولاحظ المؤرخ الفرنسي جان فرانسوا سال عدم وجود أي مادة في المصادر الساسانية عن شرقي شبه الجزيرة العربية، مما يدل على أنها لم تكن خاضعة لحكمهم، مشيراً إلى أنه: "من التبسيط للأمور أن نعتبر شبه الجزيرة العربية مجرد مستوطنة للسلوقيين والمسينيين والبارثيين، ومن ثم الساسانيين. والافتراض الأكثر احتمالاً هو أن تكون الجزيرة العربية مستقلة، تخضع لحكم الأسر المتعاقبة التي بسطت نفوذها على التجارة، وعلى البحارة الذين كانوا يبحرون باستمرار عبر الخليج بين مصب الفرات والهند".[2]

وتكمن الإشكالية في أن بعض مصنفات التاريخ المعاصرة قد بالغت في الحديث عن حملتي الدولة الساسانية ضد إقليم البحرين في عهدي: أزدشير بن بابك وسابور ذي

---

[1] حسين مؤنس (1987) **أطلس تاريخ الإسلام**، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة. ص 49

[2] جان فرانسوا سال (2002) "البحرين من الاسكندر الأكبر إلى الساسانيين"، ترجمة محمد الخزاعي (2002) **بقايا الفردوس**، البحرين، ص.ص 106-107.

الأكتاف، دون الحديث عن الحملات التي شنها العرب على الدولة الساسانية، وما نتج عن هذه الحملات من هيمنة للعنصر العربي على ضفتي الخليج منذ مطلع الحكم الساساني وحتى يومنا هذا.

والحقيقة هي أن حملتي أزدشير (230م) وسابور (325م) كانتا محدودتين من حيث المدة الزمنية والتأثير الحضاري، إذ لم يكن للفرس أي قدرة على فرض وجودهم الفعلي في شرقي شبه الجزيرة العربية، ولذلك فإنهم اضطروا إلى الاعتماد على القبائل العربية لحماية حدود دولتهم، ومنع غارات البدو على بلادهم. بل إن سابور ومن خلفه من حكام الدولة الساسانية قد لجأوا إلى توطين القبائل العربية في السواحل الشرقية للخليج العربي نظراً لما تمثله عملية التوطين هذه من أمن لهم، كما اعتمدوا على تكثيف الوجود العربي في جبهتهم الغربية كمنطقة عزل تمنع تغلغل الروم في بلادهم. وكان من أهم القبائل التي شجع الإمبراطور سابور على توطينها: تميم وبكر بن وائل وعبد القيس، وبنو تغلب وغيرهم من قبائل ربيعة.

تاريخ الهيمنة العربية على السواحل الشرقية للخليج العربي

بعد أن فتح الإسكندر الأكبر بلاد الفرس وقتل دارا آخر ملوك الإخمينيين في القرن الرابع قبل الميلاد فرق أقاليم فارس بين ملوك الطوائف، واستغلت بعض أبناء القبائل العربية فرصة المنازعات الداخلية فاستوطنوا السواحل الجنوبية الغربية للخليج العربي، واستقروا في منطقة كرمان، متخذين من البحرين قاعدة انطلاق للعبور باتجاه الساحل الشرقي للخليج العربي.

وكان العرب في شرقي شبه الجزيرة العربية قد أسسوا كيانات سياسية عدة قبل قيام الدولة الساسانية، ووصلوا إلى مستوى عال من الرقي والتمدن، فأنشأوا تجمعات حضرية تميزت بالرفاهية وازدهرت بالعمران، ومارسوا نشاطاً تجارياً كبيراً طوال السنوات الخمسمائة الممتدة ما بين انهيار الدولة الإخمينية وقيام الحكم الساساني.

وقد استمرت مسيرة التطور العمراني والازدهار التجاري في شرقي شبه الجزيرة العربية إبان فترة الحكم الساساني، بل إن الكيانات السياسية العربية قد نجحت في التوسع شرقاً، إذ قامت القبائل العربية في البحرين بغزو فارس وتأسيس تجمعات سكانية على سواحلها الشرقية المطلة على الخليج العربي.

وعلى الرغم مما وصل إليه العرب من الرقي الحضاري، والتوسع الجغرافي؛ إلا أن العديد من الدراسات التاريخية المعاصرة قد وقعت في خطأ التأريخ للعرب قبل الإسلام من خلال الحديث عن الهيمنة الفارسية على بلادهم، دون التطرق للكيانات السياسية

العربية التي هيمنت على السواحل الغربية لبلاد فارس، ومن أبرز هذه الكيانات السياسة دولة المناذرة اللخميين (268-633م) التي امتد سلطانها من العراق ومشارف الشام شمالاً حتى عمان جنوباً، متضمنة البحرين وهجر وساحل الخليج العربي، وكانت عاصمتهم في الحيرة.

ويعود تاريخ الهيمنة العربية على السواحل الشرقية للخليج العربي إلى مطلع القرن الرابع الميلادي؛ ففي عام 309م توفي الإمبراطور الساساني هرمز الثاني بن نرسي، ولم يخلف وريثاً للعرش، فأوعز ملك اللخميين امرؤ القيس (288-328م) إلى قبائل البحرين وعلى رأسها: عبد القيس وربيعة وتميم وتغلب وبكر بن وائل بمهاجمة سواحل فارس، فعبروا إلى بلاد فارس بأسطول كبير، واحتلوا أجزاء منها.

وتشير المصادر إلى أن امرأ القيس قد استخدم في حملته تلك أسطولاً بحرياً كبيراً، واحتل أجزاء شاسعة من بلاد فارس، كما هدد بغزواته مشارف الإمبراطورية الرومانية إلا أنه ما لبث أن تصالح مع ملوك الرومان.[3]

وقد أرخ الطبري لحملات عرب البحرين على فارس بقوله: "فسار جمع عظيم منهم في البحر من ناحية بلاد عبد القيس وكاظمة حتى أناخوا على أبرشهر وسواحل أردشيرخره وأسياف فارس، وغلبوا أهلها على مواشيهم وحروثهم ومعايشهم".[4]

وفي سنة 324م أغارت قبيلة قضاعة على مدن فارس وقتلوا عدداً من أقرباء ملكها سابور الثاني (309-379م) الذي قام بشن حملة ضد الممالك العربية عام 325م، ففر امرؤ القيس، واحتل سابور مدينة الحيرة، ونصب أوس بن قلام العمليقي (من العماليق) ملكاً عليها من قبله وكلفه بمهمة وقف هجمات القبائل العربية على بلاده، إلا أنه اضطر في فترة لاحقة إلى إعادة السلطة للخميين في تخوم دولته، والتحالف معهم لدرء خطر الغزو الروماني على بلاده.

وفي مقابل إفراط المؤرخين المحدثين في الحديث عن حملتي أزدشير بن بابك وسابور ذي الأكتاف لا نجد جهداً تأريخياً موازياً لتفصيل دور تحالف "لهازم" العربي في القضاء على الهيمنة الساسانية في معركة ذي قار، وذلك على الرغم مما حفظته مرويات الشعر العربي عن التفوق العربي على الجيوش الساسانية، وما أوردته مرويات السيرة النبوية حول تزعم قبيلة عنزة لذلك التحالف الذي قضى على النفوذ

---

[3] توفيق برو (2001) **تاريخ العرب القديم**، دار الفكر، دمشق وبيروت. ص.ص 123-140.

[4] الطبري (1979) **تاريخ الأمم والملوك**، مصدر سابق. 2/57.

الساساني في الشرق، ومهد لحركة الفتوحات الإسلامية؛ فقد أوردت كتب الحديث والأثر روايات متعددة أن الرسول عليه الصلاة والسلام كان يشير إلى تغلب عنزة على الفرس في معركة ذي قار بقوله: "نعم الحي عنزة مبغي عليهم منصورون".[5]

وتؤكد المصادر التاريخية أن الوجود العربي في السواحل الشرقية للخليج العربي قد استمر منذ مطلع القرن الرابع الميلادي حتى يومنا هذا، وقد أسهب الرحالة الغربيون في الحديث عن هيمنة العرب على الحركة الملاحية في الخليج العربي، ومن أبرزهم الرحالة كارستن نيبور الذي تحدث عن عروبة الخليج في القرن الثامن عشر بقوله:

"لقد أخطأ جغرافيونا، على ما أعتقد، حين صوروا لنا جزءاً من الجزيرة العربية خاضعا لحكم الفرس، لأن العرب هم الذين يمتلكون -خلافاً لذلك- جميع السواحل البحرية للإمبراطورية الفارسية: من مصب الفرات إلى مصب إلاندوس (في الهند) على وجه التقريب، صحيح أن المستعمرات الواقعة على السواحل الفارسية لا تخص الجزيرة العربية ذاتها، ولكن بالنظر إلى أنها مستقلة عن بلاد الفرس، ولأن لأهلها لسان العرب وعاداتهم، فقد عنيت بإيراد نبذة موجزة عنهم... يستحيل تحديد الوقت الذي أنشأ فيه العرب هذه المستعمرات على الساحل، وقد جاء في السير القديمة أنهم أنشأوها منذ عصور سلفت، وإذا استعنا باللمحات القليلة التي وردت في التاريخ القديم أمكن التخمين بأن هذه المستعمرات العربية نشأت في عهد أول ملوك الفرس".[6]

إن الإشكالية الأساسية لدى الباحث في تاريخ الخليج العربي القديم، تكمن في ندرة البحوث العلمية التي تتقصى جذور التواجد العربي في موانئ الخليج العربي وجزره، والحقيقة هي إنه لا يمكن التعامل التأصيل لمثل هذه الثقافة من خلال المساجلات الإعلامية والتصريحات السياسية، بل يتعين على المؤسسات العلمية أن تنشر المزيد من الدراسات التاريخية الجادة والمحايدة، وأن تعمل على ترسيخها كجزء من البناء الثقافي لدول مجلس التعاون.

ثالثاً: البعد القومي

---

[5] أخرجه الأمام احمد في مسنده (الفتح الرباني23 / 233) قال المحدث أحمد شاكر: إسناده صحيح (1/143)، وذكر الحديث ابن حجر في (الإصابة) 1289 في ترجمة حنظلة بن نعيم العنزي رضي الله عنه.

[6] كارستن نيبور "رحلات في الجزيرة العربية وبلدان أخرى في الشرق"، ص 138، وص 167.

يصعب العثور على نماذج لفرض هوية للمياه الدولية من خلال محاولة استخدام المسميات الجغرافية لتحقيق أهداف سياسية؛ وقد ظهرت هذه النزعات في المواقف الرسمية الإيرانية بصورة مقلقة عام 2004 عندما عمدت مؤسسة ناشيونال جيوغرافيك إلى كتابة اسم "الخليج العربي" إلى جانب مسمى: "الخليج الفارسي"، في أطلسها الجديد، وأشارت إلى وجود خلاف على الجزر الثلاث بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة معتبرة أن: "جزر طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى محتلة من إيران وتطالب الإمارات العربية بالسيادة عليها"، فبادرت الحكومة الإيرانية إلى منع مطبوعات الجمعية وخرائطها في إيران، وقال المتحدث باسم الحكومة الإيرانية آنذاك عبد الله رمضان زاده: "سندافع عن الهوية التاريخية للخليج الفارسي، ولن نقبل أي تزوير، وسنتخذ الإجراءات القانونية"، في حين أكد رئيس البرلمان الإيراني بأن: "الخليج الفارسي جزء لا يتجزأ من الهوية القومية الإيرانية".

وفي الفترة نفسها ظهرت مقالات في الصحف الرسمية تدّعي لإيران الحق في السيطرة على سائر الخليج العربي، وتعتبر بأن سواحله الغربية كانت مستعمرات تابعة لمملكة الفرس قبل الإسلام. وبأن تسمية: "الخليج الفارسي" هي التسمية الوحيدة التي أطلقت على الخليج العربي، منكرة وجود أي تسمية أخرى.

وفي شهر مايو سنة 2006، منعت السلطات الإيرانية مجلة الإيكونوميست من دخول البلاد لمجرد أنها تضمنت خريطة عليها تسمية "الخليج" دون إضافة كلمة "الفارسي".

وفي شهر أبريل 2008 تظاهر مئات الإيرانيين احتجاجاً على استخدام موقع "غوغل" مسمى: "الخليج العربي" في خرائطه، وحمل المتظاهرون لافتات كتب عليها: "الخليج فارسي، هل يمكن أن تقول لا.. حاول"، وجاءت المظاهرة خلال مناسبة رسمية أطلق عليها: "اليوم الوطني للخليج الفارسي"، مما يؤكد بأن الموقف الرسمي لإيران اليوم يتعامل مع إشكالية مسمى الخليج من منطلق قومي يسعى إلى إلغاء أي هوية أخرى في الخليج العربي.

ولا شك في أن هذه الفرضية المتطرفة تستوجب الاحتكام إلى الحقائق التي لا يمكن إنكارها حول الهوية التاريخية لسكان الخليج العربي.

الهوية العربية لسكان الخليج

تؤكد المصادر التاريخية بأن سكان سواحل الخليج العربي وجزره يرجعون إلى أصول عربية هاجرت من شبه الجزيرة العربية إلى أطرافها سعياً وراء الرزق والعمل بالبحر، ويبلغ طول الساحل الغربي للخليج من شماله بالفاو إلى جنوبه في راس مسندم نحو

1357كم، بينما يبلغ طول الساحل الفارسي 860كم، أي أن الشق المطل على شبه الجزيرة العربية للخليج يبلغ ثلاثة أخماس سواحل الخليج بأكمله. وقد وجد الفرس صعوبة بالغة في التأقلم مع حياة البحر، إذ إن سلسلة جبال زاغاروس صعبة المنافذ وكان هذا العامل الجغرافي هو السبب الرئيس في عزل سكان فارس عن حياة البحر.

ونتيجة لذلك فقد شكل العرب الغالبية العظمى من مجموع سكان موانئ الخليج العربي وجزره، كما حافظ العرب على السيادة البحرية في الخليج العربي طيلة الفترة الممتدة ما بين القرن الثامن الميلادي وحتى التاسع عشر الميلادي عندما عمدت بريطانيا إلى تحجيم القوى البحرية العربية. أما الفرس فلم يكن لديهم مراس في مجال الملاحة البحرية لكونهم لم يعيشوا بالقرب من السواحل التي كان يقطنها العرب.

وفي الواقع فإن الفرس لم يكونوا يركبون البحر حتى في أوج عظمتهم، وفي المحاولات التاريخية النادرة التي حاولوا فيها إنشاء أساطيل بحرية كان بحارتهم من غير الفرس، وذلك لأن الفرس قد عُرفوا منذ غابر الزمن بخوفهم من حياة البحار، وقد أكد السير برسي سايكس هذه الحقيقة بقوله: "إن ميول الناس وسلوكهم في إيران تفضل النفور والكره دائماً من ركوب البحر الذي تفصلهم عنه حواجز جبلية شاهقة"، وهو يعني بتلك السلسلة من الجبال: جبال زاغروس التي تحد بين إقليم الأهواز وفارس.

وفي القرن السابع عشر الميلادي قام المبعوث الفرنسي كاري بزيارة الخليج العربي، ولاحظ بأن سكان الأماكن الواقعة ما بين بندر ريج وبندر عباس هم من العرب.

ووافق كاري في ذلك العديد من الرحالة الأوربيين، ومنهم كارستن نيبور، الذي أكد عام 1762 بأن ملوك فارس: "لم يتمكنوا قط من أن يكونوا أسياد ساحل البحر في بلادهم الخاصة. لكنهم تحملوا -صابرين على مضض- أن يبقى هذا الساحل ملكاً للعرب".

وأكد نيبور أن عرب الساحل الشرقي للخليج العربي يسيطرون على: "السواحل من بندر عباس إلى راس بردستان ويملكون جميع الموانئ فيها"، وأسهب في وصف القوى العربية في كل من: جمبرون (بندر عباس)، وهرمز، ولارستان، وقشم، ومخا، وخرج، ونخيلوه، ونابند، وعسيلوه، وكنكون، وبوشهر، وبندر ريق، وصولاً إلى الحويزة التي كانت تخضع لسيطرة بني كعب.[7]

[7] الوثيقة (1983) "الشرق بعيون نيبور"، **مجلة الوثيقة**، مرجع سابق، ع3. ص 178.

وفي الفترة نفسها قدم القنصل الهولندي نيبهاوزن في تقرير له عام 1756 تفاصيل أكثر دقة حول الهيمنة العربية على الحركة الملاحية في الخليج العربي، وكذلك حول نفوذهم في ميناء بوشهر الذي وصفه بأنه "منطقة عربية"، مضيفاً بأن سكانه من مناطق شمال مسقط ويسمون البومهير من الساحل الجنوبي للجزيرة العربية.

ومن ضمن القوى العربية التي تحدث عنها نيبهاوزن في الساحل الشرقي للخليج العربي آل حرم، الذين قدموا من ساحل عمان واستقروا في ميناء عيسلوه، وكانوا يملكون قوة بحرية تقدر بأربعين سفينة وثلاثمائة رجل مقاتل. وكذلك قبيلة النصور التي هيمنت على ميناء الطاهرية ومحيطه وكانت تمتلك نحواً من خمسين سفينة وتسعمائة رجل نصفهم يحمل السلاح.[8]

أما في الفترة المعاصرة فقد أكد الباحث د. إبراهيم خلف العبيدي بأن الدراسات العلمية الحديثة: "تؤكد أن تسمية الخليج العربي بالفارسي لا تمت للواقع بشيء؛ إذ أنه عربي منذ العصور القديمة، وبأن سيطرة إيران عليه في فترات محدودة لا تعد دليلاً على أنه فارسي، فضلاً عن ذلك فإن القبائل العربية تسكن جانبي الخليج منذ القدم، ولا تزال هذه القبائل مقيمة في الساحل الشرقي الذي يخضع لإيران، وذلك على الرغم من سياسية التفريس التي تتبعها السلطة لمسخ هويتهم القومية".

وقد تحدث الكثير من الباحثين الأوروبيين في الفترة المعاصرة عن خطأ استخدام مسمى: "الخليج الفارسي"، ومن هؤلاء: المؤرخ الإنجليزي رودريك أوين الذي أصدر في خمسينيات القرن العشرين كتاباً بعنوان: "الفقاعة الذهبية: وثائق الخليج العربي" وقد روى فيه أنه زار الخليج العربي وهو يعتقد بأنه خليج فارسي لأنه لم ير على الخرائط الجغرافية سوى هذا الاسم. ولكنه ما كاد يتعرف إليه عن كثب حتى أيقن بأن الأصح تسميته "الخليج العربي" لأن أكثر سكان سواحله من العرب، وقال: "إن الحقائق والإنصاف يقتضيان تسميته: الخليج العربي".

وأكد المؤرخ البريطاني أرنولد ويلسون ما ذهب إليه أوين بقوله: "إن السيطرة الفعلية للحكومة الفارسية لم تكن موجودة على السواحل الشرقية، بل كان النفوذ للعرب منذ عهد سابور الثاني في القرن الرابع الميلادي، واستمر كذلك بعد قيام الدولة الإسلامية، وحتى فترة متقدمة من الوقت الحاضر".

---

[8] عبد الرزاق محمد صديق (1993) **صهوة الفارس في تاريخ عرب فارس**، مطبعة المعارف، الشارقة. ص.ص 103-105.

رابعاً: البعد السياسي

يمثل الخلاف حول مسمى الخليج العربي إشكالية أكبر من مجرد كونها إشكالية استخدام مصطلحي، إذ يتم توظيفه في الوقت الحالي ضمن محاولات عديدة لتحقيق الاعتراف بإيران كقوة إقليمية كبرى.

وتنبع هذه النزعة من حقيقة جغرافية مفادها أن إيران دولة "شبه مغلقة"، تحاصرها الجبال والصحارى من الشمال والشرق والغرب، ولذلك فإنها تعتمد في اتصالها بالعالم الخارجي على إطلالتها الخليجية. ثم إن الخليج العربي هو المعبر الرئيس لنفط إيران الذي يشكل 80 بالمائة من إيراداتها، والمصدر الأساسي لعملتها الأجنبية، وفي الوقت نفسه فإن معظم واردات إيران تأتي عن طريق الخليج، ولذلك فإنه من الطبيعي أن يهتم الإيرانيون ببسط هيمنتهم على منطقة الخليج العربي، خاصة وأنهم لا يرغبون بإثارة حفيظة القوى الرئيسة في آسيا كالهند والصين وروسيا من خلال تبني سياسة توسعية في المناطق الشرقية أو الجنوبية لبلادهم.

وبالإضافة إلى الخلاف الحدودي مع العراق، والادعاء بفارسية الخليج، فإن المطامح الإيرانية تستهدف بسط النفوذ على جزر الخليج العربي، والرغبة في لعب دور أمني إقليمي.

ففي عشرينيات القرن المنصرم خاض الفرس صراعاً دبلوماسيا مع السلطات البريطانية في أروقة عصبة الأمم للمطالبة بتسليمهم الملف الأمني في الخليج العربي، ولكن بريطانيا لم ترضخ لهذه الضغوط، واستمرت بعد ذلك في ممارسة دورها الأمني بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك رغبة منها في كبح جماح النزعة الإيرانية التوسعية.[9]

والحقيقة هي أن الادعاء الإيراني بفارسية الخليج العربي قد ارتبط في الفترة المعاصرة مع قيام رضا خان بتأسيس أسرة حاكمة جديدة في إيران عام 1925، وانتهجت السياسة الإيرانية منذ ذلك الوقت نزعة قومية بلغت ذروتها في الفترة الممتدة ما بين العقد الخامس والسابع من القرن العشرين: فقد رفضت إيران الاعتراف بالعراق لأن نظام بغداد آنذاك قد رفض إعطاء ضمانات مناسبة للفرس الذين يعيشون على أرضها، وبقيت الحدود بين العراق وإيران -ولا سيما على امتداد شط العرب- موضع خلاف.

---

[9] Kraig M. R. (2006) *'Forging a New Security Order for the Persian Gulf',* **Middle East Policy**, Vol. 8, No. 1, (spring 2006), p.86.

وفي المقابل وقفت الأنظمة الثورية العربية عام 1955 موقف المعارض لحلف بغداد، الذي ضم إيران وتركيا، ونتج عن ذلك تشكيل تحد للنظام الإيراني الملكي الذي بدأ يفقد التأثير الإقليمي الذي كان يطمح إليه.

وعندما توثق التعاون العسكري الإيراني-الأمريكي قامت الدول العربية متأثرة بالمد اليساري بنعت إيران بالدولة الإمبريالية، في حين حاولت أسرة بهلوي أن تميز إيران عن العرب بإبراز الأمجاد الساسانية وتشجيع النزعة الآرية في الثقافة الإيرانية.[10]

ويرى الكاتب الفرنسي ميشال فوشيه في كتابه "تخوم وحدود" أن الخليج الذي سمي "الخليج الفارسي" بسبب النفوذ القوي والتاريخي لإيران، وجد دعماً من الإستراتيجية الأميركية (زمن الشاه) القائمة على دعم الشاه وجيشه لتحقيق الأمن الإقليمي في حماية النفط.

ولا شك بأن استمرار النظام الإيراني في تبني هذه النزعة العرقية المغالية في مرحلة ما بعد الثورة يطرح تساؤلاً خطيراً حول تناسب هذا الطرح القومي مع المبادئ المعلنة لنظام الثورة، فالتركيز الإيراني المعاصر على فارسية الخليج العربي، ورفض استخدام أي مصطلح رديف يعكس الهوية العربية الإسلامية لسكانه لهو أمر يتناقض بصورة مباشرة مع أي نظام إسلامي.

ومن ناحية أخرى فإن المجموعات العرقية الأخرى التي تشكل أكثر من نصف المجتمع الإيراني المعاصر من الأذريين والبلوش والأكراد والعرب، لا يوافقون التوجه الرسمي في فرض سياسة التفريس والضغط على القوميات الأخرى، خاصة وأن الثورة قد تبنت مبدأ "حماية المستضعفين.

قد يكمن شق أساسي من الإجابة على تلك التساؤلات في حالة الفوضى التي عصفت بالنظام الحاكم عقب انتخابات عام 2009، وسعي السلطة إلى إثارة مسألة مسمى الخليج العربي كوسيلة لتخفيف الضغط والاحتقان الداخلي.

ففي شهر يناير 2010 قرر الاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي حرمان إيران من استضافة الدورة الثانية للألعاب الإسلامية بسبب إصرارها على وضع اسم "الخليج الفارسي" على الميداليات والملصقات وكذلك كراسات التعريف وخرائط الدليل التي كان من المقرر توزيعها على الضيوف. وكان أمين اللجنة الأولمبية الإيرانية ورئيس

---

[10] فرد هاليداي (2004) **دراسات شرق أوسطية**، تعريب أحمد رمو، دار علاء الدين، دمشق. ص.ص 112-114.

اللجنة المنظمة للبطولة بهرام أفشارزاده أعلن أن بلاده تصر على تنظيم الدورة تحت شعار "الخليج الفارسي".

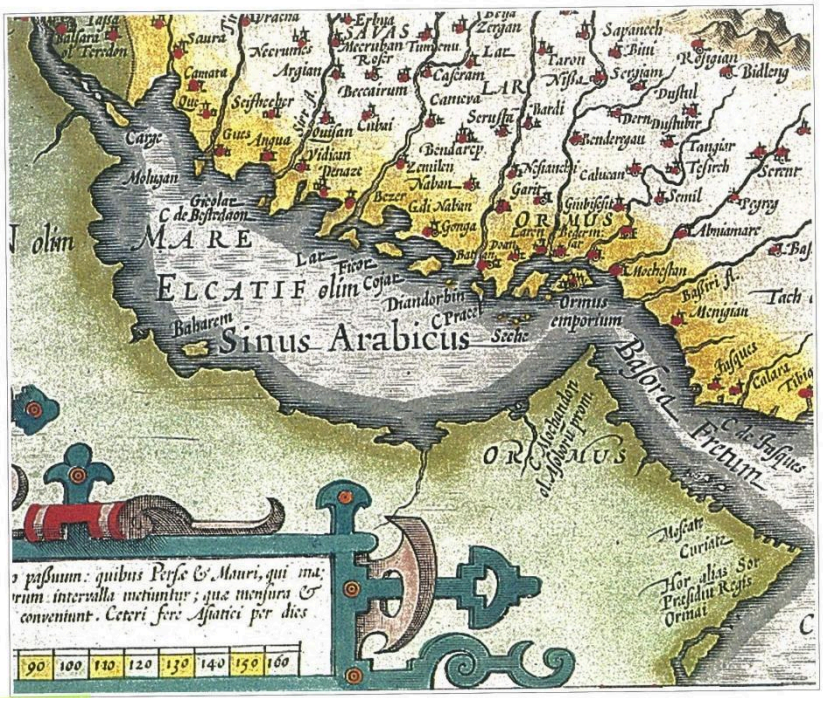

وفي 24 فبراير 2010 تحدثت وكالات الأنباء عن تعرض المدرب الهولندي لنادي الأهلي الإماراتي هنك تن كات، لهجوم عدد من الصحفيين الإيرانيين بسبب إصراره على استخدام تسمية "الخليج العربي"، وقد تجاوز الصحفيون الإيرانيون كل الأعراف في التعدي على المدرب الهولندي، ومطالبته بتعديل اللفظ ونعت الخليج بالفارسي.

وبعيداً عن الدوافع السياسية الأخرى للنظام الإيراني في إثارة قضية مسمى الخليج العربي، فإنه لا بد من الاعتراف بأن المسألة تشمل أبعاداً أخرى لا يتحملها بحث علمي يهدف إلى دحض الادعاءات الفارسية في الخليج من محاور جغرافية وتاريخية وقومية. وينبغي التنبيه إلى أن إثارة هذه القضية في الفترة الحالية تمثل خطورة كبيرة للوعي العربي في ظل انحسار الفكر القومي، ولا شك في أن الإسلام والعروبة يمثلان الدعامتان الأساسيتان لمكونات الهوية الوطنية لدول مجلس التعاون، ولذلك فإنه يتعين على هذه الدول دعم البحوث العلمية الجادة التي تهدف إلى ترسيخ الهوية العربية وتعزيز ثقافة التسامح واحترام التعددية الثقافية والمحافظة على السلم الاجتماعي في هذه الدول.